منظمة العمل الدولية

شبكة الهجرة والإدارة والتنظيم (MAGNET)

مشروع من تنفيذ المكتب الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية بتمويل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

تقرير ملخص

ورشة عمل منظمة العمل الدولية/مجلس النقابات العمالية الإقليمية في جنوب آسيا (SARTUC) حول تعزيز التعاون بين النقابات العمالية في مجال هجرة اليد العاملة من بلدان المنشأ إلى بلدان المقصد

كتمندو، نيبال / 16 –19 أيلول/ سبتمبر 2013

جدول المحتويات

1) مقدمـــــــة 3

2) هيكلية البرنامج ومحتواه 3

3) حصائل البرنامج 5

الملحق 1: خطة العمل التفصيلية 7

الملحق 2: جدول أعمال الورشة 10

المرفق 3: قائمة المشاركين 11

1) مقدمـــــــــة

اختُتمت ورشة عمل منظمة العمل الدولية/مجلس النقابات العمالية الإقليمية في جنوب آسيا حول تعزيز التعاون بين النقابات العمالية في مجال هجرة اليد العاملة من بلدان المنشأ إلى بلدان المقصد في 19 أيلول/سبتمبر 2013 بعد أربعة أيام من جلسات تبادل الأفكار والنقاش المكثف. وقد وَضعت الاجتماعات التحضيرية وورشة العمل الأسس لإستراتيجية شاملة حول إشراك النقابات العمالية في دول المنشأ والمقصد في النضال لتحقيق العدالة الاجتماعية للعمال المهاجرين ولوضع إطار للتعاون فيما بينها.

وضمت ورشة العمل أعضاءً من مجلس النقابات العمالية الإقليمية في جنوب آسيا ومن نقابات عمالية في جنوب آسيا (نيبال، وبنغلاديش، والهند، وسريلانكا، والباكستان)، وممثلين عن تجمعات العمال المهاجرين في البحرين والأردن ولبنان، فضلاً عن أعضاء من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر. وهناك لائحة وافية بأسماء المشاركين مرفقة مع هذه الوثيقة.

ما كانت هذه الورشة لتُعقد لولا الدعم الفني المُقدم من جانب أخصائيي منظمة العمل الدولية وهم السيد وليد حمدان، والسيد أظفار خان، والسيد مصطفى سعيد، ولولا المساهمة المالية التي قدمتها الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون إلى شبكة الهجرة والإدارة والتنظيم.

2) هيكلية البرنامج ومحتواه

جرى الاتفاق خلال الجلسة الافتتاحية لورشة العمل على أن يظل عدد من المواضيع المتعلقة بالتعاون الإقليمي نقاطاً محورية مهمة طوال فترة ورشة العمل. ومن بين تلك المواضيع ترتيب اجتماع ثلاثي رفيع المستوى يضم ثلاثة أطراف من دول اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لوضع معايير دنيا للعمال المهاجرين إلى الخارج، إضافة إلى إجراء مفاوضات دولية بين حكومات البلدان المنشأ والمقصد، وضرورة وضع إطار للتعاون بين النقابات العمالية في هذه البلدان. كما نوقش **دور منظمة العمل الدولية** وأدواتها في مساعدة الجهات الفاعلة المعنية في صياغة الاتفاقيات الخاصة بهجرة اليد العاملة، مع التشديد على أهمية اتخاذ "نهج قائم على حقوق اليد العاملة المهاجرة" كأساس للتعاون بين الجهات الفاعلة في بلدان المنشأ والمقصد. وقد اعتمد النقاش على التحديات المتراكمة من خلال الاتفاقيات السابقة بين النقابات، بما في ذلك الطبيعة الفضفاضة للاتفاقيات القائمة التي لا تضم إلا تفاصيل قليلة عن حقوق العمال المهاجرين.

وقد أعادت **محنة العمال النيباليين** المحزنة في قطر التي أُثيرت في إحدى الجلسات إلى الأذهان واقع التحدي الماثل أمام المشاركين، حيث استمع أعضاء الوفود إلى قصص المعاناة والحرمان والأهوال التي يواجهها العمال النيباليين في قطر. كما جرى التركيز على قضية التجاهل التي يواجهها كثير من العمال. وقد اتضحت مأساة العزلة الشديدة والشعور بالوحدة من خلال الاطلاع على حالة راعي ماشية نيبالي ظل يعمل في عزلة تامة معظم أوقاته حتى أنه أخذ يُسمي الماشية بأسماء أصدقائه في الوطن. كما كانت هناك حكايات كثيرة حول قدرة بعض العمال المهاجرين على التكيف مع أكثر ظروف المعيشة تردياً.

وكان رد فعل المشاركين إزاء تلك المآسي الإنسانية قوياً، وتسائل بعضهم عن سبب عدم تنفيذ قوانين العمل في دول مجلس التعاون الخليجي رغم أنها تنص على ضرورة توفير الحماية للعمال المهاجرين، وكذلك عن سبب ضعف تفتيش العمل في بلدان المقصد. كما أشار البعض إلى تعرض رعايا الدول العربية غير الخليجية لقصص مشابهة من المعاناة، **داعين إلى ضرورة التضامن بين العمال المهاجرين العرب وغير العرب.**

وقد أشار المشاركون في معرض نقاشهم إلى **السبل الممكنة التي تستطيع من خلالها النقابات العمالية** في كلٍ من بلدان المنشأ والمقصد إلى الحاجة الملحة للتعامل مع العديد من القضايا القائمة في بلدان المنشأ، لاسيما ضرورة تنفيذ جميع جوانب الاتفاقيات السابقة. كما جرى التأكيد مراراً وتكراراً على أهمية اتباع نهج القاعدة الشعبية الذي يُشرك العمال المهاجرين في القرارات المتعلقة بالسياسات كأولوية أولى.

لقد استفادت الوفود المشاركة من **التجارب الإيجابية للدول العربية** التي واجهت "صعوبات" متكررة على صعيد الانفتاح على تشكيل نقابات عمالية. ومثلت دراسة الحالة الخاصة بالتعاون بين الاتحاد العام لنقابات العمال النيباليين والاتحاد العام لنقابات العمال البحرينيين واتحاد نقابات عمال الكويت خطوة نحو الأمام، حيث فسحت مذكرة التفاهم الموقعة بين هذه الأطراف عام 2011 فرصة لتبادل المعلومات وتشكيل مجموعة لدعم العاملين في الكويت، إضافة إلى تعزيز علاقات العمل بين الأطراف المعنية. وفي دول عربية أخرى أكثر "تقييداً"، استطاع الاتحاد العام لنقابات العمال النيباليين مساعدة العمال المهاجرين النيباليين في إنشاء مجموعات مجتمعية غير رسمية.

وفي سياق التحديات التي تواجهها النقابات العمالية في **تنظيم العمال المهاجرين من جنسيات مختلفة**، تمت الإشارة إلى أن تفاوت الأجور التي يدفعها أصحاب العمل في بلدان المقصد للعمال من جنسيات مختلفة أضعفت التضامن بين مختلف فئات العمال وأعاقت محاولة تنظيم العمال المهاجرين بهدف الوصول إلى صوت موحد. واتفقت الوفود المشاركة على ضرورة وضع إستراتيجية متماسكة طويلة الأمد بهدف تنظيم العمال حتى عندما لا يمكن إنشاء اتحادات نقابية على المدى القصير، وذلك بغية الحؤول دون تشرذم الحركة العمالية وتحولها إلى جيوب "قومية".

وقد تم تذكير المشاركين **بصكوك منظمة العمل الدولية واتفاقياتها** المتاحة لهم والموضوعة تحت تصرفهم ومساعدتهم، لاسيما الإطار متعدد الأطراف بشأن هجرة اليد العاملة، ومجموعة مبادئ توجيهية غير ملزمة للدول لوضع سياسات هجرة باتباع منهجية قائمة على الحقوق، والاتفاقية رقم 189 التي تُعنى بشكل أكثر تحديداً بتعزيز العمل اللائق للعمال المنزليين. وفيما يتعلق بهذا الأخير، وُصفت الحملة "12 في 12" التي قادها الاتحاد الدولي لنقابات العمال بأنها مثال جيد للضغط، حيث تمثل الهدف المبدئي في الحصول على "12 تصديقاً من 12 دولة" على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189، وكانت النتيجة النهاية مثيرة للإعجاب، إذ صادق عليها 13 بلداً. وجرى التأكيد للمشاركين على عدم تمتع منظمة العمل الدولية بصلاحية الضغط على أي بلد للتصديق على اتفاقياتها أو تنفيذها، إذ لا يمكنها سوى لعب دور استشاري فقط، بينما تقع مسؤولية الضغط على الحكومات على عاتق مختلف النقابات العمالية، ويمكن أن تكون صكوك منظمة العمل الدولية أساساً لذلك.

عَلِم أعضاء الوفود بأنه كان للنضال الشعبي من أجل الديمقراطية في البلدان العربية تأثير على عمل النقابات العمالية في المنطقة، ما يدعو إلى ضرورة تعزيز **العلاقات والتعاون بين النقابات العمالية** في بلدان المنشأ والمقصد.

وفي ضوء هذه المناقشة، شكك الحضور في فاعلية محاولة تحسين ظروف العمال المهاجرين في بلدان تحرم العمال حتى من أبسط الحريات كالحرية النقابية، واقترحوا التركيز على نضال العمال من أجل حقهم في التنظيم والمفاوضة الجماعية.

احتدم النقاش حول **التوجهات الاستراتيجية التي تحتاج إليها الاتحادات النقابية في مجال هجرة اليد العاملة**، وتم التركيز على المسائل التالية:

- لن يكون للأنشطة المعزولة أثر فعال في إحداث التغيير.
- ينبغي توخي الحذر إزاء اللوائح الحكومية لأن بعض التدابير المقيِّدة قد تؤدي إلى هجرة العمال عبر قنوات غير نظامية.
- إن تنظيم العمال المهاجرين في دول المقصد مسألة مُلحة لأن استغلال أوضاعهم يؤدي إلى خفض أجور جميع العمال.
- أهمية عقد تفاعلات دورية لتعزيز التنسيق واستعراض التقدم المحرز.
- ضرورة الاستفادة من وسائل الإعلام بفاعلية من أجل تسليط الضوء على معاناة العمال المهاجرين وكفاحهم.
- ثمة حاجة ملحة لوضع العمال المنزليين على قدم المساواة مع بقية العمال.
- من الضروري أن تقوم النقابات العمالية بتنظيم دورات تدريب للعمال المهاجرين قبل وبعد مغادرتهم.
- وضع "قائمة سوداء" و"قائمة بيضاء" لمكاتب التشغيل على أساس نوعية ممارساتها التجارية، وتبادل المعلومات المتوفرة فيما بينها.
- أهمية اعتماد عقودٍ موحدةٍ حيثما أمكن لمنع التحايل على العمال أثناء التعاقد.

3) حصائل البرنامج

اختتمت المفاوضات التي استمرت أربعة أيام بخطة عمل وافق عليها الحضور والوفود المشاركة كافة. وتضمنت خطة العمل إستراتيجيات تفصيلية لاعتمادها من قبل النقابات العمالية في بلدان المنشأ والمقصد، إضافة إلى دور المنظمات الداعمة (وهي منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال) في تقديم المساعدة للنقابات من أجل تحقيق الأهداف المنشودة. واستندت هذه الإستراتيجيات إلى الأهداف الشاملة المتمثلة في تنظيم العمال المهاجرين أو إلحاقهم بنقابات في كلٍ من بلدان المنشأ والمقصد، فضلاً عن مساواتهم بالمواطنين فيما يخص الأجور وظروف العمل في دول المقصد.

وقد حُددت الأهداف الرئيسة وملخص الأدوار الأساسية لكل طرف بهدف تنفيذها على النحو التالي:

قيام العمال المهاجرين بالانضمام إلى/إنشاء منظمات عمالية: تتضمن التدابير التي يتعين على النقابات العمالية اتخاذها لتحقيق هذا الهدف إنشاء جماعات ضغط وتحالفات للضغط من أجل التصديق على الاتفاقيتين رقم 87 و98، وتدريب العمال المهاجرين قبل المغادرة، ورصد عمل مكاتب التشغيل.

المساواة في المعاملة وتحسين ظروف عمل العمال المهاجرين: تروج النقابات العمالية للاتفاقيات رقم 189 و97 و143، وتوفر خدمات دعم قانوني على نحوٍ عادل وميسر، وتضع سياسة نقابية وطنية لهجرة اليد العاملة. ويتطلب هذا الهدف ضمان تحقيق النقابات العمالية في بلدان المقصد للمساواة بين العمال المهاجرين واليد العاملة الوطنية.

تقدم المنظمات الداعمة (منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال) الدعم في كافة مراحل الاستخدام، بما في ذلك المشورة الفنية والتدريب عند اللزوم وعلى النحو المبين في خطة العمل.

اتفق المندوبون على أن تتخذ النقابات الخطوات اللازمة لتبادل الخبرات ووضع هياكل محددة للآليات الإقليمية والوطنية من أجل تحقيق التقدم في هذه الخطة ومراجعته ومتابعته.

الملحق 1: خطة العمل التفصيلية

الهدف	مهمة النقابة في بلد المنشأ	مهمة النقابة في بلد المقصد	دور منظمات الدعم (منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال)
قيام العمال المهاجرين بالانضمام إلى/إنشاء منظمات عمالية.	تعديل الدستور وإصلاح هيكليات النقابات بحيث تشمل العمال المهاجرين.	تعديل الدستور وإصلاح هيكليات النقابات بحيث تشمل العمال المهاجرين.	تقديم منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال للدعم الفني من أجل تعديل الهيكليات والقوانين الداخلية.
	تأسيس مجموعات ضغط وتحالفات ذات منظمات مجتمع مدني تدافع عن الحقوق بقوة، وإطلاق حملات من أجل المصادقة على الاتفاقيتين رقم 87 و98 وتنفيذهما.	تأسيس مجموعات ضغط وتحالفات ذات منظمات مجتمع مدني تدافع عن الحقوق بقوة، وإطلاق حملات من أجل المصادقة على الاتفاقيتين رقم 87 و98 وتنفيذهما.	دعم الاتحاد الدولي لنقابات العمال للإجراءات المُتخذة في هذا الصدد، ودعم منظمة العمل الدولية للأنشطة الترويجية.
	تأسيس وحدة خاصة بالهجرة داخل النقابات تمارس وظائف وسياسات وأدوار محددة وتتمتع بصلاحيات اتخاذ القرارات استناداً إلى مبادئ المساواة بين الجنسين.	تأسيس وحدة خاصة بالهجرة داخل النقابات تمارس وظائف وسياسات وأدوار محددة وتتمتع بصلاحيات اتخاذ القرارات استناداً إلى مبادئ المساواة بين الجنسين.	تأسيس الاتحاد الدولي لنقابات العمال ومنظماته الإقليمية والفرعية (مجلس النقابات العمالية الإقليمية في جنوب آسيا والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب) لمراكز تنسيق وآليات خاصة بالهجرة، ودعم منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال لتأسيس هذه الوحدات.
	تدريب النقابات للعمال المهاجرين قبل مغادرتهم (بما في ذلك تبادل المعلومات) وتعيين مراكز تنسيق نقابية. ضمان تمثيل النقابات في البرامج الحكومية الخاصة بمرحلة ما قبل المغادرة.	التواصل مع مراكز التنسيق وتنظيم برامج تدريب نقابية للعمال المهاجرين.	تنفيذ منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال لبرامج تدريب محددة للعمال المهاجرين على المستويين الوطني والإقليمي.
	وضع كتيبات توجيهية للعمال المهاجرين.	وضع كتيبات توجيهية للعمال المهاجرين. إقامة مراكز تنسيق للعمال المهاجرين عند وصولهم.	تقديم منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال للدعم الفني والمالي.
	تحديد مجالات الهجرة، وتنظيم العمال، والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني المدافعة عن الحقوق بقوة بهدف توعية العمال	تحديد مجالات الهجرة، وتنظيم العمال، والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني المدافعة عن الحقوق بقوة بهدف توعية العمال	متابعة منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال لتنفيذ الاتفاقية رقم 181، وتقديم المساعدة الفنية لوضع إجراءات

	المهاجرين المحتملين. مكافحة الممارسات الاحتيالية التي تقوم بها مكاتب تشغيل أو وسطاء غير شرعيين. مراقبة عمل مكاتب التشغيل للتأكد من التزامها بالاتفاقية رقم 181.	المهاجرين المحتملين. مكافحة الممارسات الاحتيالية التي تقوم بها مكاتب تشغيل أو وسطاء غير شرعيين. مراقبة عمل مكاتب التشغيل للتأكد من التزامها بالاتفاقية رقم 181.	تشغيل مناسبة.
	تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين منظمي النقابات، وإشراك العمال المهاجرين في برامج التدريب.		إدراج مكون خاص بالعمال المهاجرين في جميع المشاريع من خلال الاتحاد الدولي لنقابات العمال ومكتب الأنشطة العمالية التابع لمنظمة العمل الدولية. الاستفادة المُثلى من الخبرات العربية والآسيوية حول الهجرة، إضافة إلى توفير مساحة لتبادل الخبرات بين النقابات.
المساواة في المعاملة وتحسين ظروف العمل.	تعزيز النقابات للاتفاقيات ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقيات رقم 189 و97 و143، واستخدام آليات الإشراف الخاصة بمنظمة العمل الدولية فيما يخص انتهاكات حقوق العمال المهاجرين. والدفع باتجاه احترام الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أُسرهم.	تعزيز النقابات للاتفاقيات ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقيات رقم 189 و97 و143، واستخدام آليات الإشراف الخاصة بمنظمة العمل الدولية فيما يخص انتهاكات حقوق العمال المهاجرين. والدفع باتجاه احترام الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أُسرهم.	تقديم الاتحاد الدولي لنقابات العمال الدعم بشأن استخدام آليات الإشراف الخاصة بمنظمة العمل الدولية، وتقديم منظمة العمل الدولية للمساعدة الفنية.
	إطلاق النقابات لحملات تضامن نقابية إقليمية وعالمية والمشاركة فيها.	ضمان المساواة بين قضايا العمال المهاجرين وقضايا العمال المحليين، بما في ذلك المفاوضة الجماعية، والهيئات الثلاثية، والحملات.	دعم الاتحاد الدولي لنقابات العمال لمبادرات وطنية وإطلاقه لحملات عالمية بهدف مساندة حقوق العمال المهاجرين والحرية النقابية والمفاوضة الجماعية. ووضع منظمة العمل الدولية لخطط تلبي مطالب الاتحادات النقابية في الوقت المناسب.
	تقديم دعم/مشورة قانونية للعمال المهاجرين قبل مغادرتهم وبعد عودتهم إضافة إلى إتاحة الخدمات لهم بسهولة، بما في ذلك تسهيل إعادة إدماج المهاجرين	تقديم دعم/مشورة قانونية وإتاحة الخدمات للعمال المهاجرين.	دعم منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال لتطوير هذه الخدمات وإنشاء شبكة قانونية بين الأقاليم.

	العائدين.		
	وضع سياسة نقابية وطنية للهجرة والضغط على الحكومات من أجل المشاركة في صياغة سياسة وطنية للهجرة.	وضع سياسة نقابية وطنية للهجرة والضغط على الحكومات من أجل المشاركة في صياغة سياسة وطنية للهجرة.	تقديم منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال للدعم الفني من أجل صياغة سياسة خاصة بالهجرة.
	وضع آليات هياكل إقليمية ووطنية بين النقابات في بلدان المنشأ والمقصد من خلال مجلس النقابات العمالية الإقليمية في جنوب آسيا والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب من أجل إنجاز التقدم في خطة العمل الحالية ومراجعته ومتابعته.		

الملحق 2: جدول أعمال الورشة

ورشة عمل منظمة العمل الدولية/مجلس النقابات العمالية الإقليمية في جنوب آسيا حول تعزيز التعاون بين النقابات بشأن هجرة اليد العاملة من بلدان المنشأ إلى بلدان المقصد.

كتمندو، 18–19 أيلول/سبتمبر 2013.

1) الترحيب بالمشاركين.

مجلس النقابات العمالية الإقليمية في جنوب آسيا

منظمة العمل الدولية

2) التوجهات العالمية لهجرة اليد العاملة والتحديات العامة الماضلة أمام النقابات العمالية.
3) الإطار المعياري لهجرة اليد العاملة (اتفاقيات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية).
4) وضع العمال المهاجرين: من مرحلة ما قبل مغادرتهم بلدان المنشأ إلى ظروف العمل والمعيشة في بلدان المقصد.
5) الشواغل الرئيسية للنقابات في بلدان المقصد.
6) الشواغل الرئيسية للنقابات في بلدان المنشأ.
7) مجالات التعاون الممكنة.
8) نموذج اتفاقية تعاون نقابية خاصة بمنظمة العمل الدولية.
9) الحملات النقابية العالمية والإقليمية.
10) دور المنظمات غير الحكومية والتعاون مع النقابات العمالية.
11) تحديد عناصر الإستراتيجية النقابية المنسَّقة.
12) أنشطة المتابعة

المرفق 3: قائمة المشاركين

الرقم	الاسم	الدولة
1	السيد ديوار حسين خان	بنغلادش
2	السيد سراج الإسلام	بنغلادش
3	السيد جهانغير علم تشودري	بنغلادش
4	السيد ثامبان توماس	الهند
5	السيد ذو الفقار أحمد	الباكستان
6	السيد ج. ل. ديسانایاكي	سريلانكا
7	السيد سنياه فيلو	سريلانكا
8	السيد ر. ب. ر. موراغارسيمي	الهند
9	السيد خالد الهباهبه	الأردن
10	الآنسة خلود المومني	الأردن
11	السيد كاسترو عبد الله	لبنان
12	السيد آنا فرناندو ثيرونا واديموغا	لبنان
13	السيد سعيد سلمان المحفوض	البحرين
14	السيد عبد الله حسين	البحرين
15	الآنسة ماريكه كونينغ	بروكسل
16	السيد نبيل عبدو	بيروت
17	الآنسة هيفاء زعيتر	بيروت
18	السيد أظفار خان	منظمة العمل الدولية–بيروت
19	السيد أندريا سالفيني	منظمة العمل الدولية–بيروت
20	السيد مصطفى سعيد	منظمة العمل الدولية–بيروت
21	السيد نوريوكي سوزوكي	الاتحاد الدولي لنقابات العمال في آسيا والمحيط الهادئ
22	الآنسة شاريتو ريلاي	مركز التضامن
23	الآنسة لورينا ماكابواغ	منتدى الهجرة في آسيا
24	السيد خيلا ناث داهال	نيبال
26	السيد لاكسمان باسنيت	مجلس النقابات العمالية الإقليمية في جنوب آسيا
27	السيد إندرا ديو ياداف	مجلس النقابات العمالية الإقليمية في جنوب آسيا
28	السيد آشيم بهاتاراي	مجلس النقابات العمالية الإقليمية في جنوب آسيا
29	الآنسة جواهر حسن العبيدلي	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر
30	السيد لوك ديماريت	مكتب الأنشطة العمالية في منظمة العمل الدولية–جنيف
31	السيد وليد حمدان	مكتب الأنشطة العمالية في منظمة العمل الدولية–جنيف